

مؤسسة الاقتصاد النسوي
بالشراكة مع
تجمع لجان المرأة الوطني الأردني
ورقة سياسة
مشاركة المرأة
في السياسة والأحزاب في الأردن

قام بإعدادها:

سارة زيبيدي و عبير الشويكات

برنامج
البحث زَمالة
النسوي
والمناصرة

ديسمبر 2024

المحتويات

ملخص تنفيذي

المقدمة

خلفية تاريخية

أبرز الشخصيات النسائية في البرلمان

المشكلة

التحديات

التوصيات

المراجع

ملخص تنفيذي

المرأة نصف المجتمع ، وهي التي تقوم بتربية نصفه الآخر ، خلال الـ 5 سنوات السابقة حققت تقدم ملحوظ يفتخر به ، وأثبتت أنها ركن أساسي من أركان الحياة الديمقراطية ، ولها دور مهم في المشاركة السياسية الفعالة وقادرة على الوصول إلى أعلى المناصب بعد أن كانت في حقبة زمنية معينة حكر على الذكور دون الإناث ، ولها دور كبير في الإرتقاء بالمجتمع والأجيال القادمة لتكون اللبنة الأساسية في النهوض بعجلة الحياة السياسية في الأردن .

على الرغم من أن الحركة النسوية طالبت بحقوق النساء ، وانتشرت شعاراتها ومطالبها لتشمل جميع النساء في جميع انحاء العالم ، مما أدى إلى تطورها على كل الساحات ، وصولا إلى المشاركة في الأحزاب والمنظمات ، إلا أنها لا زالت تواجه تحديات ومعوقات كثيرة تؤثر سلباً على إثبات ذاتها وكفاءتها ومشاركتها السياسية الضعيفة التي تتجذر أسبابها في عدة عوامل منها : العادات والتقاليد الاجتماعية ، ضعف في الثقافة السياسية والتي تحول دون تمثيلها الحقيقي في المناصب القيادية ، ونقص في الاهتمام في التمكين السياسي .

ونركز في هذه الورقة على الجانب القانوني حيث تمت مراجعة القوانين والأنظمة والسياسات القائمة التي تحد من المشاركة السياسية للنساء وتسهم أو تحد من مشاركتها في الحياة السياسية مع التركيز على التحديات التي تواجه المرأة . وتقوم الورقة بتحليل القوانين والأنظمة والسياسات والتعليمات التي تتناول آراء النساء من نائب مجلس النواب لمرشح نائب الى شابات منتسبات في الأحزاب السياسية ، وتلخيص التوصيات السياسية للقوانين والتعليمات الخاصة بالقطاع العام والخاص وتقدم الورقة مجموعة من التوصيات تتعلق بالقوانين والتعليمات .

مقدمة

تتناول الورقة العقبات والتحديات المتعلقة بمشاركة النساء في الانتخابات النيابية الأردنية ، مع التركيز بشكل خاص على التسلسل الزمني للانتخابات النيابية لعام ٢٠٢٤/٢٠٢٢ ، وترتبط الورقة بآثر الإصلاحات التشريعية الأخيرة على قانون الأحزاب الأردني ٢٠٢٢ بما يدخل بشكل خاص بإشراك المرأة أكثر ، وقانون الانتخاب لمجلس النواب لعام ٢٠٢٣ .

حيث جاء في التحديث السياسي بعض الأهداف من ضمنها تعزيز مشاركة المرأة في العملية الانتخابية ، حيث كان تعزيز تواجد المرأة في مواقع صنع القرار وتوسيع مشاركتها في الحياة السياسية من أوائل المرتكزات والمبادئ الخاصة بتمكين المرأة والتي قدمتها اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية ، أيضاً سيتم تقديم المقترحات والخطوات لصناع القرار والفاعلين في الحياة السياسية ، لكسب تأييدهم حولها بما ينعكس إيجاباً على تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية .

خلفية تاريخية

في سياق نشأة المؤسسات في الأردن ، فقد شهد تشكل الأحزاب بمختلف البرامج والتوجهات ، حيث بلغ عدد الأحزاب السياسية في الأردن في الفترة الممتدة من عام 1927-1951 حوالي (16) حزب ، وعلى الرغم من الأهمية التي حظيت بها الأحزاب السياسية آنذاك ، إلا أنها افتقرت لوجود النساء فيها حيث اتسمت بمحدودية المشاركة .

وبعد أن بدأت المرأة بالدخول في ميادين السياسة والمشاركة في العمل الحزبي على وجه التحديد ، فقد واجهت سلسلة من التحديات بما فيها الثقافية المجتمعية السائدة وغياب الوعي السياسي ، وبعد الإنفراج السياسي عام 1992 والتطور الحزبي الملموس بدأت المشاركة الفعلية للنساء تتصدر الموقف بعد إقرار قانون الأحزاب السياسية وذلك عام (1992) مما أسهم في تطور وتقدم دور المرأة في الأحزاب السياسية ، مؤسسة فريدريش ايبرت (ورقة سياسيات)

أبرز الشخصيات النسائية في البرلمان

توجان فيصل هي سياسية أردنية جريئة ونائبة سابقة بالبرلمان الأردني، من أصل شركسي، ذات توجهات عربية وطنية. كانت أول امرأة تنجح في الانتخابات النيابية الأردنية وتصبح نائبا في البرلمان الأردني عام 1993 وكانت قد ترشحت سنة 1989 وخسرت بعد معركة مع الاسلاميين بقضية حقوق المرأة، وفاز عليها مرشح الحركة الاسلامية الشركسي داوود قوجك، في عام 1997 خسرت مرة أخرى واتهمت الحكومة بتزوير الانتخابات، رفض ترشيحها في سنة 2007 لأنها كانت حكمت بجريمة غير سياسية لمدة عام ونصف العام، ما يجعل ترشيحها غير قانوني لان القانون يمنع ترشيح من حكم بجريمة غير سياسية لمدة تزيد عن عام. عملت مذيعة في التلفزيون الأردني مع رعدة شومان وكاتبة صحفية قبل ان تحترف العمل السياسي اتهمت بقدح شخصيات سياسية أردنية مرموقة من أبرزهم رئيس الوزراء السابق علي أبو الراغب و الأمير زيد بن شاكر وغيرهم، وبإدلاء تصريحات لمحطات تليفزيونية عربية ومواقع إعلامية، من بينها صحيفة "عرب تايمز" من شأنها الإضرار بسمعة الدولة.

المشكلة

تشكل النساء 47.1 ٪ من المجتمع الأردني ، وعلى الرغم من الثقل الديموغرافي لهذه الفئة ، وتشكل نسبة النساء المنتسبات الى الأحزاب 44٪ حسب تقرير الهيئة المستقلة للانتخاب ويبقى تمثيلها ومشاركتها السياسية محدودة ، رغم التقدم الذي شهدته نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة 2024، حيث تم انتخاب 27 امرأة كان منهن 18 مقعداً من خلال مسار الكوتا على الدوائر المحلية و 9 مقاعد على مسار القوائم الحزبية فيل الدائرة العامة، إلا أن هذه النسبة بلغت 20٪ فقط من إجمالي عدد مقاعد مجلس النواب العشرين حسب تقريراً من اللجنة الوطنية لشؤون المرأة. وكما ذكر سابقاً فقد جاءت اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية لتعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات، ورغم منظومة الإصلاحات السياسية والتشريعية والدستورية التي أجريت ، إلا أن النسبة لم تتجاوز الخمس .

أعضاء مجلس النواب رغم أن المرأة تشكل 52.5٪ من الناخبين/ات الأردنيين/ات الهيئة المستقلة للانتخاب ، الذي يحق لهم التصويت وفقاً لجدول الناخبين النهائية التي أجريت عليها انتخابات المجلس العشرين .

وتبرز المشكلة في أن المرأة تعاني من نقص التمثيل في البرلمان ، إذ بلغت نسبة المقاعد التي حصلن عليها النساء في البرلمان الأردني 9.4٪ منذ العام 1989 بعد عودة الحياة الديمقراطية 14 ، أي بمعنى أن عدد المقاعد التي حصلت عليها النساء وصل إلى 107 مقاعد من أصل 128 مقعداً في البرلمان منذ العام 1989 وحتى العام 2024 حسب تقرير اللجنة الوطنية لشؤون المرأة. وهذه النسبة تبين أن نقص التمثيل يؤثر سلباً على مدى مواءمة التشريعات مع الأولويات الخاصة بالمرأة ، ومدى قدرة المرأة على التأثير في عملية صنع القرار كما تعدّ ظاهره شراء الأصوات عقبة كبيرة ، حيث تفتقر العديد من المرشحات إلى الموارد المالية اللازمة لتشغيل حملات فعالة ، مما يضعهن في وضع غير متكافئ مقارنة بالشخصيات السياسية الراسخة ، وهو ما يشير إلى ضعف قدرة المرأة اقتصادياً .

التحديات

-ضعف الثقافة السياسية و تواجه المرأة مشاكل اجتماعية في تمثيلها الحقيقي في المناصب القيادية ، وعدم المساواة وثقافتها السياسية ربما تعيق مشاركتها السياسية الفعالة في المجتمع الأردني .

-نقص في الاهتمام بالتمكين السياسي لها في أجنادات الكثير من الأحزاب .

-بُعد بعض النساء في المناطق البعيدة عن مراكز المحافظات مما يستثنيها من المشاركة السياسية وتمكينها .

-تواجه النساء تغول من الزملاء الذكور داخل الأحزاب وقلة أخذ آرائها على محمل الجدية والثقة .

-قلة الثقة في دور المرأة وبناء العوائق الاجتماعية الراسخة التي تعزز النظرة المجتمعية في ما يخص دور النساء والصور النمطية للنساء .

-بعد التحديثات التي حصلت في قانون الأحزاب و الانتخاب وبعد تجربة انتخابية لدخول الاحزاب الى حد ما ، نجد أنه بحاجة الى تفعيل ودورها وليس الوصول فقط الى المنصب ، حيث أن وصولها الى حد الان يعتبر الوصول الحرج .

التوصيات

-تعزيز التوعية السياسية للمرأة من خلال تعزيز التعاون بين الجهات و اطلاق برامج توعوية والتمكين وايضا لنواب النساء داخل البرلمان و ايضا ، استهداف النساء في مناطق الريف والبادية حول اهمية المشاركة السياسية.

-توجيه الإعلام ليعرض صورة المرأة القيادية وقدراتها ، ليس فقط الصورة النمطية للمرأة الأردنية .

-تعزيز تطبيق القوانين و تفعيل آليات المراقبة وتفعيل دورها داخل الأحزاب والبرلمان من خلال إشراكها في صناعة القرار داخل الأحزاب .

-تعزيز دور الإعلام في دعم وتشجيع النساء في المشاركة من خلال قصص النجاح والحملات الإعلامية سواء بالترشح أو حتى بعد تسلمها منصب قيادي.

-الرقابة على برامج الأحزاب والعمل على إدراج قضايا المرأة على برامجها وتصديرها لمشاركة داخل الأحزاب ، وأن يتم ترجمة وتفعيل البرامج النساء على ارض الواقع .

-إلزام الأحزاب على تفعيل دور المرأة من خلال إشراكها بكافة اعمال الحزب وتوليها لمناصب إدارية وفعالة في الحزب .

المراجع

- موقع مركز الحياة راصد .
- دراسة تعزيز مشاركة النساء في الانتخابات البرلمانية الاردنية .
- قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325
- موقع قرائك .
- موقع رئاسة الوزراء / الجريدة الرسمية .
- قانون الأحزاب (نص المادة 11).
- قانون الانتخاب (نص المادة 8).
- الدستور الاردني (نص المادة 6).
- الهيئة المستقلة للانتخاب .
- UN WEOMEN (مشاركة المرأة العربية في العمل السياسي)
- جامعة الشرق الاوسط
- مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية و دراسة المعوقات وسبل معالجتها